الغانم مترئسا جلسة المجلس أمس

جانب من الجلسة

إلى حين فصل المحكمة الدستورية في الطعن المقدم على قانون الهيئة الأحد المقبل

مجلس الأمة يوافق على تأجيل النظر في تعديلات

■ الغانم: تحضير تقرير مشروع مكافحة الفساد لجلسة الثلاثاء المقبل لمناقشته في حال إبطال المحكمة الدستورية للمرسوم

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الامة في جلسته العادية التكميلية أمس على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الذي يقضي بتأجيل النظر في التعديلات المقدمة على قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد إلى حين فصل المحكمة الدستورية في الطعن المقدم على قانون الهيئة الاحد المقبل.

وقال رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم أن لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية ستجتمع يومي الاحد والاثنين المقبلين للتحضير لتقرير المشروع بقانون في شان مكافحة الفساد على أن يكون التقرير جاهزاً في جلسة يوم الثلاثاء المقبل لمناقشته في حال ابطال المحكمة الدستورية لمرسوم هيئة مكافحة الفساد.

وأكد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع أن الحكومة «ارتأت مع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية التريث حتى لايكون هناك افتئات على حكم المحكمة الدستورية بشأن الطعن المقدم والمقرر الفصل فيه يوم الاحد المقبل وحتى لا يكون هناك فهم بأن الهدف من المشروع المقدم اجراء سريع قبل حكم المحكمة الدستورية».

واكد الوزير الصانع حرص الحكومة «كل الحرص» على قانون هيئة مكافحة الفساد مضيفا ان مواد القانون ستكون اكثر حماية واستقلالية لهيئة مكافحة الفساد لإيمان السلطتين التشريعية والتنفيذية وتوافقهما على ضرورة الحد من الفساد وبالتالي اطلاق اليد العليا لمكافحة الفساد سواء كان اداريا او ماليا.

وافق المجلس على مشروع قانون نظام الرفق بالحيوان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واقتراحين بقانون في شان الرفق بالحيوان وحقوقه وتجريم اقتناء أو بيع أو شراء الحيوانات المفترسة في مداولتيه الأولى والثانية بالإجماع وأحاله إلى الحكومة.

وأكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح على السعي إلى ترتيب موضوع الجمعيات الخيرية لحفظ اموال المتبرعين وسمعة الكويت.

وقالت الوزيرة الصبيح في ردها على احد النواب إنه بالنسبة إلى موضوع تبرعات العمل الخيري «حصلنا العام الحالي على شهادة من الدول الغربية بانعدام البعثرة تقريبا وان التنظيم كان ممتازا» لافتة إلى أن «بعض اعضاء الكونغرس الأمريكي شهدوا بان الكويت رتبت هذا الموضوع».

من جانبه اكد وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير حرص الوزارة على متابعة موضوع اصلاح الخلل في الطرقات مشيرا الى وجود توصية نيابية في هذا الشان.

وقال العمير انه سيوقع الجزاء ويحمل المسؤولية لمن يثبت انه تسبب بالتلف في الطرقات ولم يلتزم بالمواصفات او اي امر اخر اهمل فيه.

اكد العمير احترام الحكومة والتزامها بالإجابة على الأسئلة البرلمانية للنواب وفقا للدستور واللائحة الداخلية للمجلس.

وقال إن الحكومة وافقت في الجلسة الماضية على أن يعقد المجلس اجتماعا خاصا في مكتب المجلس حول الأسئلة البرلمانية ومتابعتها لتحقيق اقصى فائدة ممكنة في هذا الشان.

واضاف أن الأسئلة البرلمانية إحدى أدوات النواب الدستورية والوزراء لا يهملونها بل يتعاملون معها بكل احترام ورقي مقيدا بان «رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم بين أن نسبة إجابات الحكومة على الاسئلة البرلمانية تتجاوز 83 في المئة باحصائية الأمانة العامة لمجلس الأمة وليس من إحصائية للحكومة».

من جانبه قال وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى انه شكل لجنة تحقيق بشان مخالفات نسبت الى مدير معهد الابحاث العلمية الحالي اضافة الى تشكيل لجنة لاختيار مدير جديد للمعهد.

ورفع رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم جلسة الامس على ان تعقد يوم الثلاثاء المقبل 22 الشهر الجاري.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة عند الساعة 9.07 وتلا الامين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء

اعتذر عن عدم حضور جلسة اليوم كل من :رئيس الوزراء ،وزير الخارجية ،وزير الدفاع ،وزير المالية ،وزير الاعلام ،وزير الصحة ،وزير التجارة،روضان الروضان ،مبارك الخرينج

انتقل المجلس الى بند الاسئلة المؤجل من جلسة الامس

عبد الله المعيوف :لثالث مرة عندما اتحدث في بند الاسئلة لا تكون وزيرة الشؤون موجودة فمن احاكي اذن

يرد يوسف الزلزلة :ملاتكتها حاضرة تحدث ما يخالف

يرد المعيوف اي والله ما ندري ملائكتها ام شياطينها

صالح عاشور عن سؤاله لوزيرة الشؤون بشان التبرعات لصالح جمهورية ميانمار :هناك جهات خيرية تعمل على اظهار الوجه المشرق للكويت ولكن هناك جهات غير رسمية عليها ملاحظات من وزارتي الشؤون والداخلية وهم يشرقون ويغربون ولا احد مسؤول عنهم ..وثبت بالاحكام ان بعض الاشخاص يجمعون الاموال لدعم الارهاب ولا نريد ان تصنف ان دولة الكويت من الدول الداعمة للارهاب لان الدراسات اثبتت ان الكويت تعتبر سادس دولة يمكن ان تخرج منها اموال لدعم الارهاب ،وتبين انه لم يصل ولا دينار واحد من الكويت لدعم ميانمار وهذا ما اكتشفناه عند زيارتنا لميانمار في المجلس المبطل الثاني ..لذلك ما هي الاجراءات التي اتخذتها الحكومة بالنسبة لقيام بعض الجمعيات غير المرخص لها بجمع التبرعات

وزيرة الشؤون :اجابتنا اوضحت ان وزارة الخارجية كانت مصدرة تعليمات بجمع التبرعات لميانمار وهذا الموضوع منذ سنتين واليوم نقوم بترتيب الامور وهناك اجتماعات شبه اسبوعية للشؤون والاوقاف والخارجية والبنك المركزي وهناك لوائح تطبق بحذافيرها والمفروض ان نتبع وصول الاموال وزارة الخارجية لان دور وزارة الشوون يكون داخل الكويت وحصلنا على شهادة من الدول الغربية للكويت واعضاء الكونجرس بانه ليس هناك بعثرة للامور وحفظ اموال المتبرعين

صالح عاشور :هناك احكام جزائية صدرت ضد اشخاص يجمعون التبرعات بهدف دعم الارهاب ويقررون بشباب الكويت

حمود الحمدان :نؤكد على ما قاله الاخ صالح عاشور بالتصدي لجمع التبرعات غير المرخصة سواء التي تتم في الحسينيات او غيره لان هناك تبرعات تجمع للحوثيين وغيرهم

صالح عاشور :اطلب شطب الحسينيات فانا تكلمت بصورة عامة وكان الحسينيات هي من تقوم بجمع التبرعات بصورة غير رسمية

محمد طنا :لايزال هناك اشخاص في الجهراء بكثرة ومكاتب مفتوحه وفي المساجد يجمعون تبرعات بشكل غير رسمي ولا ندري اين تذهب هذه التبرعات ونطالب وزيرة الشؤون التصدي لهذا الامر

سعدون حماد :وزير التربية غير موجود واطلب تاجيل سؤالي اليه الخاص بالتعيينات واحذر اذا لم يجب الوزير سوف احول سؤالي الى استجواب لوزير التربية

جمال العمر عن سؤاله لوزير المالية بتزويده ببيان تفصيلي عن الشركات التي تشارك فيها الدولة سواء بالداخل او الخارج :مع الاسف الاستثمارات الخارجية والداخلية يكون فيها تلاعب فيما يتعلق بنسبه الدولة في الاستثمارات حتى تكون بعيده عن رقابة ديوان المحاسبة عليها ،وهناك تجيير حقوق الدولة لبعض المتنفذين واخص في ذلك البتوك وبعض المؤسسات وتاكيدا على حديثي ما حصل في التامينات الاجتماعية حيث التلاعب باموال الدولة من خلال تعيين محالس الادارات المحسوبة على المتنفذين ،ولذلك نطالب الحكومة بان تلتفت الى اصول الدولة ويجب الرقابة الفعلية على استثمارات الدولة ويجب ان يكون هناك هيئة خاصة تضع الشروط والاستراتيجية للاستثمارات ولا تترك لاهواء المتنفذين

...وهناك ظاهرة جديدة قاعدة تحصل ان الوزراء يعرقون عن الاسئلة النيابية الموجهة اليهم ويعمدون الى عدم التواجد اثناء المناقشة وهذا ليس في صالحهم فالامور سوف تتطور لان بعض الوزراء يتهربون من بند الاسئلة .

فيصل الدويسان :الحكومة

■ الصانع: الحكومة وبتوجيهات من رئيس الوزراء ماضية قدماً في مكافحة الفساد حتى من قبل الطعن المنظور أمام الدستورية

■ القانون الجديد عرض على هيئة مكافحة الفساد ولجنة تطوير التشريعات في وزارة العدل وعدد من الجهات الحكومية

■ ارتأينا مع «التشريعية» البرلمانية التريث حتى لايكون هناك افتئات على حكم المحكمة الدستورية بشأن الطعن المقدم

علي العمير متحدثا أثناء الجلسة

■ العمير: «الأشغال» حريصة على متابعة موضوع إصلاح الخلل في الطرقات وهناك توصية نيابية بذلك

■ سنوقع الجزاء ونحمل المسؤولية لمن يثبت انه تسبب بالتلف في الطرقات ولم يلتزم بالمواصفات أو أي أمر أخر اهمل فيه

■ الحكومة ملتزمة بالإجابة عن الأسئلة البرلمانية وهي إحدى أدوات النواب الدستورية والوزراء لا يهملونها

عاشور يدلي بدلوه

الصانع معلقا على موضوع هيئة مكافحة الفساد

والعمر معلقا